اقتصاد

وزارة التموين تخفض نسب أرباح ٩ مواد في السوق..

مدير الأسعار لـ«الوطن»: لجنة لدراسة طلبات التسعير

| عبد الهادي شباط

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الدكتور عبد الله الغربي ثلاثة قرارات تقضي بتخفيض نسب الأرباح لبعض المواد والسلع التي تهم المواطنين وذلك بهدف تخفيف الأعباء الاقتصادية عنهم.
وشمل التخفيض نسب أرباح الألبسة الولادية من ٤٠ إلى ٢٧٪ لجميع حلقات الوساطة والدقيق الحر من ٣٠ إلى ١٥٪ والبقوليات من ٣٠ إلى ٢٠٪ والدفاتر المدرسية من ٣٠ إلى ٢٤٪ إضافة إلى الأدوات الكهربائية والأجهزة الهندسية من ٤٥ إلى ٢٥٪ والمدافئ والمواقد من ٤٠ إلى ٢٨٪ والدهانات من ٢٧ إلى ١٥٪ والإسمنت الأبيض المستورد من ٢٠ إلى ١٥٪.
وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير الأسعار في الوزارة نضال مقصود أن تخفيض هوامش الأرباح هو جزء من خطط وآليات عمل جديدة في الوزارة تهدف إلى تخفيض الأسعار في الأسواق المحلية، وأن من أهم هذه الآليات تحقيق السعر العادل في السوق عبر الوصول إلى الكلفة الحقيقية للمنتجات المحلية والمستوردة وأنه في هذا السياق تم تشكيل لجنة خاصة لبحث ودراسة طلبات التسعير المقدمة من التجار والصناعيين تعمل على النظر في الكلف المقدمة ومدى واقعيتها وحقيقتها.
ويأتي هذا التخفيض يأتي في إطار خطة عمل الوزارة لزيادة القدرة الشرائية للمواطنين ودعماً للإنتاج المحلي مع الأخذ بالحسبان إذا كانت المادة مستوردة أو منتجة محلياً.
وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك اتفقت مع الصناعيين خلال اجتماع قبل أيام على أن يقوموا بتخفيض أسعار منتجاتهم وخاصة الألبسة وأن تكون هناك معارض دائمة على مدى العام لمنتجات الصناعيين ومعامل الألبسة الوطنية في صالات ومنافذ بيع مؤسسة سندس بحيث تطرح المنتجات من المصنع إلى المستهلك مباشرة من دون المرور بوسطاء أو سماسرة الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض أسعار الألبسة.

في أول تصريح صحفي له

مدير بورصة دمشق لـ«الوطن»: إعادة شركات الوساطة المجمدة إلى السوق ودراسة التعديلات القانونية لإدراج شركات جديدة

| علي محمود سليمان

بيّنَ المدير التنفيذي الجديد لسوق دمشق للأوراق المالية الدكتور عبد الرزاق قاسم في أول تصريح له أنه سيعمل على رفع مستوى العمل في البورصة وتنشيط حركة التداول، وتطوير الحملة الإعلامية الخاصة ببورصة دمشق.
قاسم وفي تصريحه لـ«الوطن» أكد أن الكوادر الإدارية والفنية في بورصة دمشق تطورت في أدائها منذ تأسيس السوق وبالذات خلال سنوات الأزمة ولذلك سيكون العمل للحفاظ على هذه الكوادر وتطوير أدائها، مضيفاً بأنه سيتم العمل على دراسة التعديلات القانونية التي يمكن من خلالها إدراج شركات جديدة في بورصة دمشق، والبحث في ملف شركات الوساطة المالية المجمدة والتواصل معهم لإعادة دمجهم في السوق، والعمل على استمرار استقرار السوق الذي ساهم في عدم توقف جلسات البورصة ولو لجلسة واحدة خلال الأزمة وهي أهم نقطة إيجابية سجلت لبورصة دمشق سيتم العمل على استمرارها.
وأشار المدير التنفيذي الجديد بأنه ومن الفترة التي كان فيها عضواً لمجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية كان على علم بأن البرمجيات الموجودة في البورصة متطورة ويمكنها العمل بأسوأ الظروف، ويمكن التعامل معها عن بعد.
وكان رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس قد أصدر قراراً يقضي بتعيين الدكتور عبد الرزاق قاسم مديراً تنفيذياً لسوق دمشق للأوراق المالية.
وفي السياق ذاته فإن مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية قد ارتفع خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٦ بأكثر من ٤٢ نقطة عن الربع الثاني من العام ٢٠١٦، وبتغير إيجابي أكثر من +٣٪ فقد أغلق على قيمة ١,٥١١ نقطة، كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق دمشق للأوراق المالية بنسبة ٣٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق وبلغت قيمتها ١٦٤ مليار ليرة سورية. فيما بلغ حجم التداول في السوق خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٦ نحو مليوني سهم، بقيمة إجمالية مقدارها نحو ٣٨٦ مليون ليرة سورية موزعة على ١٥٧٥ صفقة، ولا توجد صفقات ضخمة، مقارنة مع حجم التداول خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦ والبالغ ٥,٥ ملايين سهم تقريباً، وبقيمة إجمالية مقدارها مليار ليرة سورية موزعة على ٢٣٥٤ صفقة منها ٢ صفقات ضخمة.

كما وبلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٦ ما يقارب ٤٨ ألف سهم في الجلسة الواحدة، وبمتوسط قيمة تداول ٨ ملايين ليرة سورية تقريباً في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى ٤٦ جلسة تداول خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦، مقارنة مع ٥٢ جلسة خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٦ بمتوسط حجم تداول ١٠٦ آلاف سهم ومتوسط قيمة تداول ١٩ مليون ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريباً.
ومن حيث القطاعات، فقد تصدر قطاع المصارف المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها نحو ٣٠٤ ملايين ليرة سورية، أي ما نسبته ٧٩٪ من القيمة الإجمالية للتداول خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦.

رئيس الحكومة يسأل عن أسباب عدم تسديد السلف في القطاع الإداري

وزير المالية لـ«الوطن»: لجان لدراسة الرسوم وبدل الخدمات في وزارات الدولة

| محمد راكان مصطفى

أصدر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس بلاغاً طلب بموجبه من جميع الجهات العامة ذات الطابع الإداري بتشكيل لجان لدراسة موضوع السلف غير المسددة وبيان أسباب عدم تسديدها وإيجاد الآلية المناسبة لتسديد تلك السلف وموافاة وزارة المالية بالنتائج التي تم التوصل إليها خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ صدور البلاغ.
وأكد البلاغ على محاسبي الإدارة في الجهات العامة ذات الطابع الإداري عند تنظيم محضر استلام وتسليم بين الخلف والسلف تضمين المحضر ما يفيد بأن السلف الممنوحة للمحاسب خلال فترة وجوده قد تم تسديدها أصولاً وأنه لا سلف غير مسددة مع الإشارة إلى أنه في حال وجود سلف غير مسددة يقتضي توضيحها وبيان أسباب عدم تسديدها لتاريخه وتعهد الخلف بمتابعة تسديدها.
يهدف البلاغ ١٥/١٧/ب (حصلت «الوطن» على نسخة منه) إلى إنهاء موضوع السلف المتراكمة والممنوحة لمحاسبي الإدارة في الجهات العامة ذات الطابع الإداري استناداً لأحكام المرسوم ٤٨٨ لعام ٢٠٠٧ المتضمن النظام المحاسبي والمالي للجهات العامة ذات الطابع الإداري.
من جهة أخرى كشف وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» عن تشكيل لجان مهمتها دراسة جميع مطارح الرسوم وبدل الخدمات لدى وزارات الدولة، على خلفية وجود بعض الرسوم غير الملائمة التي تعود إلى أكثر من ١٥ سنة، ولم يطرأ عليها أي تغيير بحيث أصبحت تكاليف جبايتها أكبر من قيمتها.
موضحاً أن بعض هذه الرسوم والبدلات لا تتجاوز ١٠ ليرات ما جعلها تشكل عائقاً مرهقاً في جبايتها إضافة إلى ما تشكله من عبء على المواطن، ما دفع الوزارة إلى تشكيل هذه اللجان بالتعاون مع الوزارات بهدف دراسة هذه الرسوم ليتم تعديلها لتكون مجدية أو بأن يتم إلغاؤها.
وفي السياق طالب وزير المالية جميع حاسبي الإدارات والمديرين الماليين لدى الجهات العامة حسم الأقساط المترتبة للمصرف العقاري من أجور العاملين وتحويلها شهرياً فور اقتطاعها مباشرة ومن دون تأخير إلى المصرف المختص.
يأتي هذا التعميم تأكيداً على التعميمات السابقة لوزارة المالية وإشارة إلى كتاب المصرف العقاري رقم ٧٧٢٩/ش ق تاريخ ٢٠١٦/٨/٢٢ المتضمن تأخر بعض الجهات العامة في تحويل الأقساط المترتبة للمصرف من أجول العاملين لديها والقيام بتجميع الأقساط وتحويلها بعد عدة أشهر مجتمعة، ما ينعكس سلباً على سيولة المصرف.

في خطة «الصناعة» الجديدة:

دراسة تحويل المؤسسات الغذائية والنسيجية والكيميائية والهندسية إلى شركات حكومية قابضة

| الوطن

حسمت الحكومة أمرها في ملف القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص، بعد أن أقرت أمس الأول خطة جديدة لتنشيط الصناعة الوطنية ومعالجة القضايا والعقبات كافة التي تعترض سير العملية الإنتاجية انطلاقاً من أن الصناعة هي قاطرة أساسية للاقتصاد الوطني.
ولعل العنوان الأبرز في خطة الحكومة هو تحويل الشركات إلى رابحة، وبموجب الخطة التي أقرتها الحكومة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فإن البداية من الشركات الصناعية العامة الخاسرة التي تكلف الدولة ملايين الليرات دون جدوى اقتصادية منها، والتي ارتأت الحكومة إعادة استثمارها بالشكل الأمثل ولاسيما أن هذه الشركات والتي تحتاج خطوط إنتاجها إلى تطوير، فقد وضعت الوزارة خطة عمل لها من خلال تطوير خطوط إنتاجها في المجال الصناعي ذاته أو إضافة خطوط إنتاج جديدة تتوافق مع الصناعة القائمة فيها بالمشاركة مع مستثمرين من القطاع الخاص.
وستقوم وزارة الصناعة بدراسة واقع كل شركة على حدة لجهة ارتفاع كلف الإنتاج والصيانة والإصلاح وقدم الآلات وتدني السوية الفنية، وارتفاع تكاليف تطويرها لاتخاذ القرار المناسب بإغلاقها والاستفادة من موقعها وبنيتها التحتية لإقامة مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص وفق على مبدأ الحفاظ على ملكية هذه الشركات للدولة.
أما بالنسبة لشركات القطاع العام الصناعي الواقعة في مناطق ساخنة فسيتم العمل على توزيع عمالتها من عمال وإدارات على الجهات العامة للاستفادة منها في أماكن أخرى قريبة أو بعيدة في حال توفر السكن، وحصر الآليات العائدة لها بغية الاستفادة منها من الجهات التابعة لوزارة الصناعة.
أما على مستوى الشركات الحدية فسيكون رفع نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية ودراسة تكاليف المنتجات بشكل دقيق وإعادة توزيع العمالة فيها إضافة إلى دراسة وتحليل وتجاوز المعوقات والأسباب الذاتية التي تعيق عملها بهدف تحويلها إلى شركات رابحة.
وفيما يخص الشركات الرابحة أكدت الخطة أن الدعم مستمر لها لكن بشرط تقديم دراسة وتحليل وتدقيق الكلفة الحقيقية لوحدة الإنتاج وتحديد السعر المناسب الذي يراعي مبدأ الربح والمنافسة من خلال تأمين المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج اللازمة للعمل بالطاقة القصوى، وتأمين حوامل الطاقة، وتأمين القطع الأجنبي اللازم لتنفيذ خططها الإنتاجية والاستثمارية، وحماية منتجها بترشيد استيراده، وإلزام جميع الجهات العامة بتأمين متطلباتها منها، وفرض رقابة صارمة على جودة المنتجات المحلية الصنع والمستوردة بهدف الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى لهذه الشركات وتعظيم أرباحها.
وتعهدت الوزارة بالموافقة على تقديم الدعم للشركات المشتركة بين القطاعين العام والخاص المحدثة، مع الإشارة إلى أنه سيتم الاستفادة من هذا الدعم خلال عام من تاريخ إقرار الخطة بهدف تشجيع المستثمرين خلال هذه المدة.
إضافة إلى إمكانية دراسة تحويل المؤسسات العامة الصناعية الأساسية الغذائية والنسيجية والكيميائية والهندسية، إلى شركات حكومية قابضة، والشركات العامة التابعة لها حالياً إلى شركات تملكها تلك الشركات القابضة بحيث تقوم الشركات القابضة الجديدة بتصنيف أوسع للشركات التي تملكها وذلك حسب مدى أهميتها الإستراتيجية ونطاق عملها ومؤشراتها المالية من تكاليف وربح وغيرها بالإضافة إلى حجم وفائض العمالة فيها وعليه ستقوم الوزارة بإعداد الدراسات اللازمة لتحويل المؤسسات إلى كيانات حكومية اقتصادية مستقلة لتكون جاهزة للتحول إليها فور تحسن الظروف.

> مزايا وتسهيلات للصناعيين المدينين للمصارف: جدولة القروض من دون فوائد واستئناف القروض التشغيلية
>
> حسم ٥٠٪ من رسوم الكهرباء لمدة عام للشركات المعاد تأهيلها

إضافة لذلك هناك مزايا أخرى سوف تمنح للصناعيين وتقديم مجموعة من التسهيلات التي تتيح للصناعي المدين للمصارف فرصة لإعادة تأهيل وتشغيل منشأته وذلك من خلال تجميد جميع الإجراءات التي تعيق ذلك، إضافة إلى إعادة جدولة سداد الديون ودون فوائد، ودراسة إمكانية استئناف منح القروض التشغيلية القصيرة الأجل من المصارف العاملة لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الإنتاجية، مع تقسيط سداد قيمة الأرض المخصصة لتشييد المنشأة الصناعية على ٥ سنوات تبدأ من تاريخ الإقلاع بالعمل، إضافة إلى حسم نسبة ٥٠٪ من رسوم استجرار الطاقة الكهربائية لمدة عام بالنسبة للشركات المعاد تأهيلها أو المراد إنشاءها اعتباراً من تاريخ الإقلاع بالعمل وخلال فترة التأهيل أو الإنشاء.
وتشجيع الاستثمارات الصناعية الجديدة وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل رافعة اقتصادية هامة وتشجيع، وإيلاء الأهمية بالصناعات الغذائية والهندسية والصناعات التي تسهم بترشيد المستوردات. مع التأكيد على الاستفادة من هذا الدعم خلال عام من تاريخ إقرار الخطة بهدف تشجيع المستثمرين خلال هذه المدة.

قضية للنقاش

أيها الاقتصاديون: كيف نشجع الصادرات؟

تشغيل الأموال المودعة في المصارف يشجع الإنتاج والتصدير

تفتح «الوَطَن» باب الحوار الاقتصادي، بهدف المشاركة بالرأي بما يغني قاعدة المعلومات التي تفيد في صياغة وتصويب السياسات والقرارات الاقتصادية، للوصول إلى واقع اقتصادي أفضل.. وهذه دعوة للمسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمراقبين المتخصصين للمشاركة بالحوار حول القضية المطروحة للنقاش بإرسال مقالات رأي لنشرها في هذا الركن. نتلقى المقالات على البريد الالكتروني:
info@alwatan.sy

بعد مرور الاقتصاد المحلي بحرب خلال السنوات الخمس الماضية، أصبحت الصادرات واحداً من أهم التحديات التي تواجه صناع القرار الاقتصادي، وخاصةً مع تراجع ومحدودية الموارد الداخلية وزيادة الحاجة للاستيراد وتراجع التصدير بشكل كبير.
فزيادة حجم المستوردات جعلت مخزون القطع الأجنبي في البلاد يتراجع بشكل كبير، وترافق هذا التراجع في مخزون القطع مع عدم وجود صادرات تساعد على إعادة ملء هذا المخزون من جديد، الأمر الذي دفع الحكومة السورية لإيجاد مخارج بديلة لدعم خزينة الدولة من القطع الأجنبي، كقيامها بفرض رسوم يتم سدادها بالقطع الأجنبي معظمها يتم فرضه على المواطنين السوريين المقيمين خارج القطر.
واليوم مع بدايات الحكومة الجديدة وضعت هدفاً أساسياً ضمن مخططاتها يتمثل بضرورة تشجيع الصادرات والبدء باتخاذ السبل الكفيلة للقيام بذلك.
ولكن المشكلة الأساسية تتمثل في انعدام أو توقف شبه جزئي للإنتاج، فإذا لم ننتج فماذا نصدر؟
هذا السؤال وضع الحكومة الحالية أمام موقف صعب، وبالتالي عليها أن تتساءل لماذا لا ننتج؟ وعند الدخول في التفاصيل نلاحظ أن الإنتاج في هذه الظروف قد يكون صعباً أو حتى مكلفاً بشكل كبير، فالإنتاج مهما كان شكله بسيطاً أم معقداً فهو يحتاج إلى الطاقة، والطاقة أصبحت اليوم مفقودة نوعاً ما، الأمر الذي جعل من توافرها مكلفاً بعض الشيء، ما يرهق المنتجين ويزيد في تكلفة الإنتاج بشكل كبير.
إلى جانب ذلك فالإنتاج بحاجة إلى مواد أولية قد تكون مفقودة في الكثير من الأحيان وقد يُضطر المنتج إلى استيراد المواد الأولية بأسعار قطع مرتفعة، الأمر الذي يساهم في رفع تكلفة المنتج من جديد.
كذلك الأمر، فخروج بعض المناطق عن السيطرة الحكومية جعلت الكثير من المنشآت الصناعية تتوقف عن العمل، وبالتالي خروج عدد لا بأس به من فرص إعادة الإنتاج بهدف التصدير من المعادلة الموجودة على الطاولة في الفترة الحالية.
إضافة إلى ذلك فارتفاع تكلفة النقل وحماية المنتجات المنقولة يسهمان في رفع تكلفة المنتج وبالتالي يصبح المنتج أمام هذه التكاليف الإضافية غير اقتصادي.
هذه المشاكل وغيرها الكثير تقف أمام عودة الحركة للصادرات ضمن الظروف الحالية. ولكن لا مشكلة بلا حل، فهناك بعض الحلول الجزئية التي يمكن للحكومة اتخاذها للبدء بعملية التصدير من جديد.
فالخطوة الأولى التي يجب على الحكومة اتخاذها في هذا المجال تشكيل لجنة موسعة لدراسة التصدير وتشجيعه، واعتبار التصدير خطاً أحمر، وعدم تركه لقرارات فردية، وإنما يجب أن تكون القرارات التي تخص التصدير جماعية، وذلك بهدف الابتعاد عن التجارب من جديد.
ثانياً، بإمكان الحكومة التوجه نحو المنتجات اليدوية وتشجيعها وتأمين لوازمها على اعتبارها باباً رئيسياً من الممكن أن يبدأ تصديرها من جديد، ولاسيما مع وجود أسواق كبيرة تنتظر مثل هذه المنتجات.
أما الخطوة الثالثة والجريئة فتتمثل في ضرورة اتخاذ قرارات في تشغيل الأموال المودعة لدى المصارف ومنحها الفرصة لتشجيع عجلة الإنتاج من جديد لتكون هذه المنتجات جاهزة للتصدير والبيع في الأسواق الخارجية.
كذلك فمن واجب الحكومة تقديم التسهيلات الكافية لعمليات الإنتاج كالبحث في تقديم الطاقة بأسعار مناسبة ومرتبطة بحجم صادرات كل منشأة، أي أن تقوم الحكومة بتقديم التسهيلات الإنتاجية للمصدرين الأكثر نشاطاً بهدف تشجيعهم وللاستفادة من تكلفة الدعم التي تتحملها الحكومة.
إلى جانب ذلك فمن واجب الحكومة وأمام التغييرات التي تقوم بها خلال الفترة الحالية، إعادة النظر بدور اتحاد المصدرين ومدى قيامه بواجباته المطلوبة منه، وتفعيل دور غرفة الصناعة في هذا المجال وجعل اتحاد المصدرين وغرفة الصناعة يداً واحدة تعمل ببوتقة واحدة، فقد يكون دمج اتحاد المصدرين ضمن غرفة صناعة واحدة من الخطوات الجدية الواجب اتخاذها من الحكومة.
كما أنه بإمكان الحكومة تطوير بعض اتفاقيات التصدير للدول الصديقة الخاصة ببعض السلع المحلية كالحمضيات وزيت الزيتون والتفاح، وخاصة أن هذه المنتجات ذات أسعار اقتصادية وجودة منافسة مع الدول الأخرى ولكن بعد دراسة التجارب السابقة والعمل على إيجاد حلول لها.
إضافة إلى ذلك فمن واجب الحكومة أن تقوم بدراسة المستوردات والعمل على فرزها والتركيز على الضروري للإنتاج والتقليل من المستوردات المعدة للاستهلاك المباشر.
ومن واجب القائمين على تنظيم قطاع التصدير اليوم أن يقوموا بتنشيط تصدير الخدمات، كخدمات مكاتب المهن الفكرية كتصميم مواقع الانترنت والخدمات الأخرى التي تتم عبر الشبكة العنكبوتية، فهذا التصدير للخدمات غير مصرح عنه حتى الآن على الرغم من وجوده بشكل كبير، فعلى القائمين على قطاع التصدير أن يقوموا بتنظيم هذا القطاع وتشجيعه والعمل على تنميته بشكل صحيح وسليم ويصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.
إذاً، الحكومة اليوم بحاجة لوضع خطة متوسطة المدى تمتد من ثلاث حتى خمس سنوات، ترسم فيها معالم حركة الصادرات وكيف ستقوم بالتصدير وماذا سوف تُصدر وبالتالي عليها أن تخطط ماذا سوف تنتج وكيف ولماذا وما احتياجاتها لذلك من الأموال واليد العاملة والمواد الأولية وما إلى ذلك من مستلزمات للإنتاج؟
وفي النهاية نقول: «لكي نعرف كيف سوف نُصدر علينا أن نعرف ماذا سوف ننتج» وبالبحث عن الإجابة بشأن المنتجات القابلة للتصدير نستطيع التعرف على مقومات صادراتنا الحالية وكيفية القيام بذلك، مع التأكيد لضرورة اتخاذ قرارات حكومية جماعية لا فردية في هذا الخصوص.

حامد سيف الدين
عضو مؤسس في الجمعية السورية للمحللين الماليين